



PRO JUSTICE  
مع العدالة



08  
CRIMINAL

## اللواء محمد ديب زيتون

في السنوات التي سبقت الثورة كان اللواء محمد ديب زيتون يعمل في رئاسة شعبة الأمن السياسي، وفي أعقاب انفجار خلية الأزمة بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٨؛ تم تعيينه مديراً لإدارة أمن الدولة والتي تُعرف باسم «جهاز المخابرات العامة» خلفاً للواء علي مملوك والذي عُين مديراً لمكتب الأمن الوطني. ولمحمد زيتون سجل قديم في عمليات القمع؛ إذ إنه تولى ملفات التحقيق مع مجموعة «إعلان دمشق» عام ٢٠٠٧، ومنذ ذلك الحين يعتبر زيتون من المقربين من بشار الأسد في ملفات القمع السياسي، خاصة وأن شعبة الأمن السياسي تتبع مباشرة لرئاسة الجمهورية.

ومن أبرز الانتهاكات التي تورط بها اللواء زيتون ما يلي:

كافة الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها عناصر شعبة الأمن السياسي خلال وجوده في منصب رئاسة الشعبة خلال الفترة الممتدة ما بين بداية الثورة السورية عام ٢٠١١ وحتى تموز من عام ٢٠١٢، وتم وضعه في على رأس قائمة من ٧٧ مسؤولاً أمنياً تورطوا في ارتكاب انتهاكات جسيمة بحق المدنيين، حيث يؤكد تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch»، الصادر بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٥ تحت عنوان «بأي طريقة! مسؤولية الأفراد والقيادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سوريا» تصدر فرع الأمن السياسي مشهد القمع في مدينة درعا، وتورطه في ارتكاب عدد من كبير من المجازر والاعتقالات بحق المدنيين، بما في ذلك اعتقال الأطفال، وإطلاق النار على متظاهرين وقتل عدد منهم في عدة حوادث وقعت ما بين مارس وأبريل ٢٠١١. الأمر الذي دفع بالاتحاد الأوروبي لفرض حظر سفر وتجميد أصول اللواء محمد ديب (٢٠١١/٥/٩) جراء دوره في «أعمال العنف ضد المتظاهرين».

وفي مقابلات مع أربعة من ضحايا التعذيب أكدت منظمة هيومن رايتس ووتش تورط اللواء محمد ديب زيتون بالإضافة لعدد من ضباط الأمن السياسي في ممارسة التعذيب الممنهج، وذلك وفق تقرير أصدرته المنظمة عام ٢٠١٢ بعنوان: «أقبيبة التعذيب: الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري في مراكز الاعتقال السورية منذ مارس/أذار ٢٠١١»، حيث تحدثت الشهود في الصفحات ٥٥-٥٩ من التقرير عن كيفية تعرضهم للتعذيب على أيدي عناصر إدارة الأمن السياسي، وفي أفرع الأمن السياسي في كلاً من إدلب وحمص واللاذقية ودرعا.

وونتيجة لسجله الإجرامي بحق الشعب السوري؛ فقد تم إدراج اللواء محمد ديب زيتون في قوائم العقوبات البريطانية والأوربية والكندية والأمريكية، حيث تابع زيتون مسيرته الإجرامية خلفاً للواء علي مملوك، ومارست أفرع إدارة المخابرات العامة تحت سلطته أسوأ أنواع التعذيب وامتهان الإنسانية داخل سجونها، إضافة لجرائمها خارج تلك السجون، ويمكن العثور على توثيق دقيق لبعض تلك الانتهاكات في تقرير منظمة العفو الدولية الصادر عام ٢٠١٥ بعنوان: «الموت في كل مكان» حول جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان في حلب، وخاصة حول الجرائم التي ارتكبتها فرع أمن الدولة بحلب.

كما تورط اللواء زيتون في عمليات القمع والحصار والتكيل الجماعي بحق المدنيين في حمص، وخاصة في حي الوعر، والتي أسفرت عن تهجير أهل الحي قسراً.

وليس لزيتون ظهور إعلامي أو صورة منشورة في وسائل التواصل الاجتماعي، ولم يتم العثور إلا على الصورة المرفقة مع هذا التقرير.



PRO JUSTICE  
مع العدالة

#لا\_شرعية\_للجنة

Twitter / Facebook / projusticeorg

WWW.PRO-JUSTICE.ORG